جدل الدراسات المعاصرة حول كتاب الخطابة لأرسطو - كتاب "البديع" لابن المعتز أنموذجاً

رامي جميل سالم

أستاذ مساعد، قسم الآداب والعلوم الإنسانية، (وحدة متطلبات الجامعة)، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، الأردن

الملخص

كان كتاب الخطابة لأرسطو متداولاً في الثقافة العربية مع نهاية القرن الهجري الثالث، وقد حظي الكتاب باهتمام الدراسات العربية المعاصرة، وكانت صورة الجدل والاختلاف هي السمة البارزة لتلك الدراسات وهي تحلل الكتاب ؛ومن هنا هدف الباحث إلى الوقوف على صور من الجدل الذي أثير في الدراسات المعاصرة حول كتاب الخطابة. وقد خلص الباحث إلى تحديد أربع صور للجدل، تمثلت في : أولاً - الجدل حول زمن ترجمة الكتاب. ثانياً - موقف الدراسات الجدلي من القسم الثالث من الكتاب، المتعلق بدراسة الأسلوب. ثالثاً - الجدل حول نسبة الترجمة العربية للكتاب. رابعاً - جدل الدراسات المعاصرة في نظرتها إلى تأثير الكتاب في مدونات النقد والبلاغة.

كما خلص الباحث إلى أنّ كتاب الخطابة كان تأثيره على النقد والبلاغة أشد وأبلغ من كتاب الشعر. وقد اعتمد البحث ابن المعتز في كتابه "البديع" أنموذجاً للدراسة؛ كونه يمثل صورة واضحة من صور الجدل المثارة.

مقدمة

بات من بديهيات القول أن يُذكر كتابا أرسطو "الخطابة" و"الشعر" كلما ذُكر الحديث عن الملامح اليونانية وبخاصة الأرسطية في الفكر العربي؛ إذ إنّ أغلب الدارسين والنقاد المعاصرين يعتمدون في إثبات أي تأثير في الثقافة العربية على كتابي أرسطو السالفي الذكر، ويبدو أنّ تقسيم المنطق إلى أجزائه المعروفة واحتواءه للشعر والخطابة جعل ارتباط المنطق بعلوم النقد والبلاغة أمراً محتوماً.

ومن الغريب أنّ المرء عندما يذهب إلى قراءة الكتابين الأرسطيين يقف على لغة غريبة في تراكيبها ومصطلحاتها ودلالاتها الواضحة والغامضة على حد سواء؛ ففي الترجمة المنجزة لكتاب الخطابة يقابل القارئ لغة غريبة يمكن أن يصفها بالركاكة؛ مما لا يُنتظر معه أن يكون الكتاب ذا تأثير فعلي في تاريخ النقد العربي[1]، وفي الترجمة المنجزة لكتاب الشعر يقف القارئ على ترجمة رديئة توحي بسوء الفهم الذي وقع فيه المترجم؛ فكانت الإفادة من الكتاب مقصورة على ما فهموه منه؛ لأن الكتاب لم يوفر لهم إلا مفاهيم غامضة لطبيعة الموضوع المعالج فيه، إذ كرّسه أرسطو لبحث موضوع المسرح والملاحم عند اليونان، وهو موضوع لا عهد للعرب فيه[2]. ومع كل ذلك مارس الكتابان تأثيرهما في كتب البلاغة والنقد.

وعلى الرغم مما وسم به الكتابان فإنّ الدراسات ولّت وجهها شطر كتاب الشعر[3]، فاستحوذ الكتاب على اهتمامهم، وأوحى لهم بأفكار جديدة، فجعلوه الأساس في التأثير، باعتبار أن الكتاب قام بدور إيجابي في تكييف الذوق العربي وتنويره، ولم تعتن بكتاب الخطابة عنايتها بكتاب الشعر بحجة أنّ كتاب الشعر – بصفته الشعرية – أقرب إلى الذائقة العربية، ولأنه مارس تأثيراً أوسع وأشمل من كتاب الخطابة، ومع أن بعض الدراسات أقرّت بالأثر الواضح لكتاب الخطابة في الثقافة العربية إلا أنها مع إقرارها عزفت عن درس ذلك الأثر، فلا يخفى على مطّلع أن ما قيل عن أثر كتاب الخطابة في الثقافة العربية لم يتجاوز الإشارات.

وجدير بالذكر أنّ من يراجع المدوّنات النقدية والبلاغية، ويعاود قراءة ما

جاءت به الدراسات المعاصرة حول فاعلية التأثر والتأثير يقف على حقيقة مغايرة تؤكد أنّ حظ كتاب "الخطابة" في التأثير كان أوسع من أثر فن الشعر خاصة في القسم الثالث منه المتعلق بالعبارة أو الأسلوب؛ وذلك لأن أرسطو وضع فيه الأصول البلاغية للعبارة، بحيث يمكن تطبيقها على جميع الآداب[4]، ولا نعدم بعض الإشارات في الدراسات المعاصرة لمثل هذا الرأي الذي ينصف كتاب الخطابة ويرى أنّ تأثيره أشمل من كتاب الشعر، وعلى رأس هؤلاء طه حسين في مقاله "تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر"، وأمين الخولي في مقاله "البلاغة وأثر الفلسفة فيها"، وهما الرائدان اللذان أشعلا فتيلة الحديث عن قضية التأثر والتأثير بين العرب واليونان وكذلك أمجد الطرابلسي وغيرهم. لدرجة أن آراء هؤلاء الباحثين دفعت بعض الدارسين، أمثال إبراهيم سلامة، إلى أن يتحسسوا "ما في الخطابة من نفع يمكن أن ينتفع به الأدب العربي، وما فيه من قضايا ومصطلحات غريبة عليهم يحاول بعضهم أن يستأثر بها لنفسه، ويتعالم بها على غيره"[5].

ومع اتفاق الكثير من الدراسات المعاصرة على أنّ تأثير كتاب الخطابة في النقد والبلاغة العربيين كان أوسع وأشمل من كتاب الشعر، فإنها عكست صورة من الجدل والخصومة والاختلاف في مناقشتها لبعض القضايا المتعلقة بكتاب الخطابة، ويمكن تلمّس صور الجدل في أشكال متعددة مثل: الجدل حول زمن ترجمة الكتاب، وموقف الدراسات الجدلي من القسم الثالث من الكتاب، المتعلق بالعبارة أو الأسلوب، والجدل حول نسبة ترجمة الكتاب، والجدل حول موقف الدراسات من تأثير الكتاب في الثقافة العربية.

وأما ما يتعلق بالدراسات السابقة، فثمّة دراسات تناولت الحديث عن أثر كتاب الخطابة في النقد والبلاغة[6]، فمنها ما كانت تكتفي بنقل نص ابن النديم المشهور في كتابه "الفهرست" عن كتاب الخطابة الأرسطي وتأخذ بتحليله وشرحه، ثم تشير إشارات سريعة وموجزة عن أثر الكتاب في النقد والبلاغة. وبالمقابل نجد بعض الدراسات ناقشت فكرة تأثير كتاب الخطابة في النقد والبلاغة بشكل مفصّل كدراسة إبراهيم سلامة، المعنونة بـ "بلاغة أرسطو بين

العرب واليونان"، ودراسة هدى قزع، الموسومة بـ "كتاب الخطابة لأرسطو وأثره في التراث النقدي والبلاغي"، ودراسة عباس إرحيلة "الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة إلى حدود القرن الثامن". إلا أنّ هذه الدراسات ركزت على تتبّع أثر الكتاب الأرسطي في مدونات النقد والبلاغة، ولم تتطرق للحديث عن صور الجدل المثارة حول الكتاب سواء في الدراسات القديمة أو المعاصرة، إلا ما نجده في دراسة هدى قزع من إشارات وجيزة، علماً أنّها [أي دراسة هدى قزع] لم تتطرق للحديث عن ابن المعتز إطلاقاً، وعليه فليس ثمّة دراسة مستقلة تناولت الحديث عن جدل الدراسات المعاصرة حول كتاب الخطابة الأرسطي، كما أنّه ليس ثمّة دراسة مستقلة تناولت دراسة صور الجدل المثارة حول كتاب ابن المعتز، وتتبع هذه الصور الجدلية في كل سياقاتها.

المبحث الأول: حس الجدل بين التراثين العربي واليوناني

إنّ أمر الاتصال بين العرب والثقافة اليونانية يكاد يكون من الأمور التي تتجاوز حدود الجدل العلمي[7]، فهو أمر ثابتٌ وقارٌّ، ولا تختلف حوله جل الدراسات؛ ذلك أنّ الباحثين المعاصرين، في اطلاعهم على الموروث العربي، تنبهوا إلى وجود عناصر غير عربية فيه تنتمي – في أغلبها – إلى التراث اليوناني؛ مما جعل هذا الموضوع قضية ذات أهمية ملحوظة في كتبهم تناولوها من خلال جدلية "التأثر والتأثير" ضمن حقل الأدب المقارن.

إنّ ما تختلف عليه الدراسات هو حجم ذلك التأثير اليوناني في التراث العربي ومداه وعمقه، وقد كان الحضور اليوناني، وبخاصة الأرسطي، في البلاغة والنقد مثيراً للجدل والصراع والحوار[8]. سواء عند البلاغيين والنقاد أم عند الدارسين المعاصرين؛ فهذا ابن قتيبة يشن حملة على المشتغلين بعلم الأوائل، فيرى أن هؤلاء يشتغلون بعلم "له ترجمة تروق بلا معنى، واسم يهول بلا جسم..."[9]، ونقف في القرن الرابع على صورة من صور الجدل تتمثل في تلك المناظرة المشهورة بين متى بن يونس المنطقي والسيرافي اللغوي؛ حيث يشن السيرافي حملته العنيفة على التراجمة والمشتغلين بالمنطق[10]. وقد

أكد البحتري الشاعر فكرة السيرافي عندما أعلن ضيقه وتبرمه من المنطق بأبيات من الشعر[11]. وتستمر صورة الجدل حتى فترة متأخرة، فنجد ابن الأثير في القرن السابع ينفي عن البيان العربي الأثر الهيليني، ويدعو إلى بيان عربي يبتعد عن ذلك الأثر، رافضاً أن يكون لكلام ابن سينا تأثير على الأدب العربي[12].

وقد انتقلت صورة الجدل من حقل الدراسات البلاغية والنقدية إلى حقل الدراسات العربية المعاصرة، فقد كانت هذه الصورة الجدلية أبرز ما يَسِمها؛ ففي الوقت الذي تتحدث فيه أغلب الدراسات عن الأثر اليوناني في النقد والبلاغة وتتلمس مواطن التأثير من خلال دراسة نصيّة أو الوقوف عند مصطلحات بعينها[13]، نجد دراسات أخرى ترفض التأثير جملةً وتفصيلاً، مثل دراسة فضل حسن عباس الذي يقوم كتابه على فكرة نفي التأثير في البلاغة والنقد، ثم هو يشير إلى الدراسات التي أحدثت هذه الفِرْية ووسمت البلاغة بها، ويفندها بكل أفكارها خاصة ما جاء به طه حسين وأمين الخولي وإبراهيم سلامة[14].

ودراسة محمد محمد أبو موسى الذي يرفض فكرة التأثير، ويُظهر استياءه من أوائل الباحثين الذين ينقشون بالمنقاش في كلام العالم ليستخرجوا منه كلمة مثل الجوهر والعرض أو الهيولى والصورة ليؤكدوا بذلك أن ما فيه من خير راجع إلى صلته بالثقافة اليونانية[15]، ثم يعقد فصلاً في نهاية كتابه بعنوان "موضوعات بلاغية زعموا أنها من كلام يونان" ؛ فيفند فيه طروحات الدراسات القائلة بالتأثير مثل طه حسين وتلاميذه، ثم يتناول موضوعات مثل الغلو والصدق والكذب والهيولى فيناقشها ويرفض كونها من ثقافة أرسطو، ويحاول ردها إلى أصلها العربي[16]. وبالمقابل نجد دراسات أقرت بالأثر اليوناني ولكنها وجدته محدود الأثر في قضايا خاصة بعينها[17].

ولم يقف الجدل عند هذا الحد، بل نجده يُثار حول فعل الترجمة نفسه، سواء فيما يتعلق بكيفيته، أم بمن قاموا به، ثمّ نجد جدلاً واسعاً يُثار حول المصطلح الوافد، وقد تعلق ذلك الجدل بكيفية التعامل معه في الثقافة المستقبلة؛ إذ نجد بعض الكتب النقدية والبلاغية تحفل بمجموعة من

المصطلحات الآتية من اليونان "وهي مصطلحات عبرت من لغة إلى لغة، بل من إطار ثقافي خاص بها إلى إطار ثقافي غريب، مثلت فيه "ظاهرة- إشكالية"؛ ذلك لأنها انفصلت عما كانت تعنيه أو تدل عليه أو تحدده في الأصل وخضعت في إطار الثقافة المستقبلة لعملية "تأويل اجتهادي"[18].

وما دام الحديث يخص كتاب الخطابة الأرسطي، باعتباره جزءاً من المنطق الأرسطي، فقد أثيرت حوله كذلك حركة واسعة من الجدل في الدراسات المعاصرة؛ ذلك أن ما يميز الدراسات المعاصرة أنها كانت مثيراً لكثير من الجدل والصراع وهي تدرس العلاقة بين الثقافتين، فهذا "الإرث الثقافي الإنساني الضخم الذي تركته عملية المثاقفة بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافات السابقة، وبخاصة الثقافة اليونانية، ما يزال إلى اليوم موضوع بحث وجدل في الثقافات المعاصرة"[19].

المبحث الثاني: كتاب الخطابة ماهيته وسياقات تمثله عند الفلاسفة

يعد كتاب الخطابة من أبرز الآثار المنطقية المنقولة إلى الثقافة العربية، وقد عُرف عن طريق النقل والترجمة على يد إسحق بن حنين، ووصلنا الترجمة العربية القديمة التي يُرجّح عبد الرحمن بدوي أنها النقل القديم المشار إليه في كتاب الفهرست، والملاحظ أن هذه الترجمة هي التي شاعت وانتشرت بين الأوساط على الرغم من صعوبتها وفجاجة ألفاظها.

وقد تم للكتاب الأرسطي ترجمتان من اليونانية إلى الفرنسية، وهما ترجمة إميل رويل (1883) وترجمة مدرك دوفورت (1953). كما تمّ له ترجمتان عربيتان، الأولى ترجمة عبد الرحمن بدوي وهي عن النص اليوناني مباشرة، وقد قدم للكتاب دراسة تحليلية مستفاضة، وكذلك حقق الترجمة العربية القديمة للكتاب وعلّق عليها، والثانية ترجمة إبراهيم سلامة وهي ترجمة حديثة بلغة سهلة التناول قريبة الإدراك مع أنه لم يترجم إلا القسمين الأولين فقط من الكتاب، وعلى أية حال فالكتاب، فيما يبدو، قد ترجم إلى العربية أكثر من

مرة؛ إذ يمكن الإشارة إلى عبد القادر قنيني الذي ترجم الكتاب عن النص اليوناني والفرنسي[20].

أما ما يتعلق بمتن الكتاب فيشتمل على مقالات ثلاث: تدور المقالة الأولى عن الخطابة: مفهومها وطبيعتها ومدى ارتباطها بالجدل والمنطق، وكل ما يتعلق بفن الخطيب: كيف يؤثر في السامعين لإقناعهم؟ وما ألوان الحجج التي ينبغي أن يلجأ إليها في كل موقف وفي كل مقام؟ كما تحدث عن وسائل الخطابة ومصادرها وأنواعها. وفي المقالة الثانية شرح فيها الموضوعات التي تعالجها الأنواع الثلاثة للخطابة، وحدد أدلة الإقناع في كل منها. أما المقالة الثالثة فقد درس فيها الأسلوب: صفاته، سلامته، تناسبه، تنوعه بحسب الموضوعات وبحسب أقسام الخطابة نفسها.

والكتاب يشمل تحليلاً نفسياً لنفسية السامعين والمحكمين والقضاة؛ لأن الخطابة تتمثل قيمتها في اجتذاب نفوس هؤلاء حتى يحكموا لصاحب الخطابة، لذا خصص أرسطو في كتابه عدة فصول لدراسة الانفعالات النفسية، فيكون أرسطو بذلك قد طبق المنطق على الخطابة مستعيناً بعلم النفس وبما خبره من معرفة الأساليب، واطلع عليه في كتب الخطابة قبله، فالخطابة = إقناع (منطق) + تأثير (نفسي) + عبارة (أداة)[21].

وهذا ما يفسر سبب تركيز أرسطو في كتابه على اللغة باعتبارها أداة الخطيب التي يتوصل من خلالها إلى إحداث التأثير وطريقة صياغة الحجج، ومن هنا تكلم أرسطو على المجاز وضرورة التعبير بوضوح وسلامة العبارة والبراعة في اختيار الألفاظ المناسبة، ومن ثم خاض في موضوعات بلاغية مثل: الاستعارة، والتشبيه، والاستعارة التمثيلية، والإطناب، والإيجاز، والكناية، والجناس وغيرها[22].

أما عن سياقات حضور الكتاب عند الفلاسفة فقد كان لهم عناية بالكتاب شرحاً وتلخيصاً؛ فقد شرحه الفارابي (339هـ)، ولكنّ شرحه ضاع ولم يصل من كتبه غير ما نجده في كتابه أو رسالته "إحصاء العلوم"[23] الذي عقد فيه فصلاً عن علم اللسان، وأشار حمادي صمود إلى أنه تم العثور على رسالتين للفارابي

ضمن كتاب المنطق، يعتقد أنهما شرح لخطابة أرسطو أو يقعان على الأقل في فلكها[24].

أما ابن سينا (428هـ) فقد ظهر اهتمامه بكتاب الخطابة في كتابين: الأول "في معاني كتاب ريطوريقا"، وهو قسم من "الحكمة العروضية" أو كتاب "المجموع"، وفيه يعرّف الخطابة، ويحدد مقاصدها، وصلتها بالجدل[25]، والكتاب الثاني "الخطابة"، وهو الفن الثامن من الجملة الأولى من المنطق في كتابه "الشفاء"، ويشتمل على أربع مقالات تتفرع إلى أصول، وتعد المقالة الرابعة، وهي تعالج ترتيب القول الخطابي وخصائصه ومستحسن الألفاظ، أشد أقسام الكتاب صلة بالمباحث البلاغية[26]، ويُسجل لابن سينا أنه كان أحسن حظاً من غيره في فهم كتاب الخطابة، وأنه نقد الترجمة العربية القديمة للكتاب وكشف عن أخطائها[27].

أما ابن رشد (595هـ) فقد لخص الكتاب، واختلف عمله عن سابقيه بأنه حاول أن يستشهد للقضايا المطروحة بشعر العرب والقرآن، وبذلك خطا ببلاغة أرسطو خطوة كبيرة لم تألفها وإن كان غير مدرك للفرق بين الحضارتين: اليونانية والعربية، كما ذهب بعض الباحثين إلى أنه لم يفهم كتاب الخطابة فحرّفه جهد استطاعته[28]. والطريف أنّ محمد سليم سالم الذي اضطلع بتحقيق كتاب الخطابة لابن سينا 1954 وتحقيق كتاب تلخيص الخطابة لابن رشد 1967، يرى أنّ الفيلسوفين لم يريا غير ذلك النقل القديم، وهو يصدر الحكم نفسه على الفارابي"[29].

أما إبراهيم سلامة فقد أغراه بحث طه حسين فسلّم بداية بكل ما جاء به المقال من عرض واستنتاج وتقرير[30]، ثم أغراه بفكرة ترجمة الخطابة ليسهل وجود الكتاب ومقابلته بتراثنا، فترجم المقالتين الأوليين، والغريب في الأمر أنه لم يترجم المقالة الثالثة على الرغم من أنها كانت هي الأهم في محطة التأثير.

وهكذا عرفت الثقافة العربية كتاب الخطابة قديماً وحديثاً، لكنه، فيما يبدو، كان بعيداً بأجوائه الحضارية عن الثقافة العربية، ولولا أن كتاب الخطابة يتحدث في كثير مما أساسه المنطق والفهم السليم العام في حقائق المعاني، لما

وجد العرب أو المتعربون الذين تأثروا به شيئاً يستطيعون فهمه[31]، وما كان لفلاسفة المسلمين أن يتناولوا كتاب الخطابة بالعناية لولا أنهم اعتبروه متمماً لمنطق أرسطو.

المبحث الثالث: الجدل حول زمن ترجمة كتاب الخطابة

يستند عمدة الباحثين فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بنقل الكتاب إلى العربية على ما جاء في كتاب "الفهرست" لابن النديم ما نصّه: "والكلام على ريطوريقا: معناه الخطابة، يُصاب بنقل قديم، وقيل إن إسحق نقله إلى العربية ونقله إبراهيم بن عبدالله، وفسره الفارابي أبو نصر، رأيت بخط أحمد بن الطيب هذا الكتاب نحو مائة ورقة بنقل قديم"[32]. إنّ النص السابق المعول عليه لتحديد زمن ترجمة الكتاب يمثل إشكالية جدلية بحد ذاته وإن كان يشير، بشكل سافر، إلى وجود الكتاب في الساحة العربية في نهاية القرن الثالث. وتتمثل هذه الإشكالية في عبارة "النقل القديم"؛ إذ نجدها في النص تتكرر مرتين، وتشير هذه العبارة إلى وجود ترجمة مبكرة لكتاب الخطابة، ولكن لا يُقصد بها ترجمة إسحق ولا ما رآه بخط أحمد بن الطيب تلميذ الكندي (286هـ)، إنما يشير إلى النقل القديم الذي لا يقرر زمن إتمام ترجمته، ولا يحدد من صاحبها، فضلاً عن أن النقل القديم الذي أتمه أحمد بن الطيب في نحو مائة ورقة لا نعرف عن حقيقته شيئاً يُذكر.

وقد ذهب أغلب الباحثين إلى أن المراد بالنقل القديم ما تم نقله قبل عصر حنين (260هـ)؛ أي إلى أوائل القرن الثالث إن لم يكن قبل ذلك[33]، وقد فهم أمين الخولي من كلام ابن النديم "يصاب بنقل قديم" أن الكتاب عثر عليه بنقل قديم سابق لنقل إسحق؛ إذ وجد أن النقلة القدماء هم الذين كانوا أيام الرشيد والبرامكة[34]، ويبدو أن غاية الخولي بذلك أن يربط ترجمة الكتاب بنشأة البلاغة العربية، وأغلب الظن أنّ الترجمة القديمة للكتاب الذي بين أيدينا هي ذلك النقل القديم[35].

والإشكالية الأخرى في نص ابن النديم أنه يسند ترجمة الكتاب لإسحق

ولكنه يصدّر قوله بـ"قيل" التي لا تبعث إلا على الشك والاضطراب في الرأي؛ مما يدفعنا للقول بأن ابن النديم غير متثبت في الترجمة الثانية المنسوبة إلى إسحق بن حنين (298هـ)، وجدير بالذكر أن طه حسين ومحمد مندور وإبراهيم سلامة لم يلتفتوا إلى هذا الفعل المشكك "قيل"، حتى جاء عبد الرحمن بدوي وانتبه له، وشكك عندها في نسبة الترجمة إلى إسحق، وحجته في ذلك أنه لو كان إسحق قد ترجم الكتاب لكان ابن السمح الذي نقلت عنه الترجمة التي بين أيدينا قد لجأ إلى نسخه عن ترجمة إسحق بدلاً من نسخه عن هذه الترجمة السقيمة، فابن السمح يقول في آخر كتاب الخطابة "ليس توجد له نسخة صحيحة أو معنى مصحح ما، ووجدت له نسخة بالعربية سقيمة جداً جداً، ثم وجدت له نسخة أخرى بالعربية أقل سقماً من تلك، فعولت على نسخ هذه النسخة من هذه النسخة الثانية"[36].

ويثير نص ابن النديم إشكالية أخرى عندما يسند ترجمة الكتاب إلى إبراهيم بن عبد الله، واللافت في عبارته "ونقله إبراهيم بن عبد الله" أنّ الواو تفيد تأويل الفعل قيل؛ أي "وقيل نقله إبراهيم بن عبد الله"، وهذا يعني بكل وضوح أنّ ابن النديم يشكك بهذه الترجمة الثالثة، ولو كان إبراهيم قد أنجز هذه الترجمة لكان ابن السمح قد استفاد منها لقرب عهده بها، ولأشار إليها في تعليقه في آخر الترجمة، وقد رفض عبد الرحمن بدوي ترجمة إبراهيم؛ ذلك لأنّ إبراهيم ترجم المقالة الثامنة من كتاب "الطوبيقا" لأرسطو إلى العربية من السريانية التي كان إسحق قد قام بها، ويظهر من ترجمة إبراهيم للمقالة أنّه يحسن الفهم ويعرف المصطلحات المنطقية التي كانت قد استقرت، فلو كان إبراهيم قد أنجز هذه المهمة لكان ابن السمح قد استفاد منها ولأشار إليها في تعليقه الوارد في آخر الترجمة[37].

ومن يراجع الدراسات المعاصرة التي تناولت كتاب الخطابة بالبحث والتحليل يجد أنها لم تحدد زمن ترجمة الكتاب؛ فمنها ما يرى أنّ الكتاب قد دخل مناخ الثقافة العربية في نهاية القرن الهجري الثاني[38]. ومنها ما يجعل القرن الهجري الثالث هو قرن ترجمة الكتاب؛ فابن بهريز (183هـ) في كتابه

"المحاضرة والمذاكرة" الذي سعى فيه إلى تقييد معاني كتب المنطق التي وصفها أرسطو طاليس وحررها وجرد معانيها وصوّر أقسام الأشياء لتكون أيسر للفهم، قد جاء ذكر كتاب الخطابة عنده في صدر حدود المنطق؛ إذ قال ابن بهريز: "الصفة العامة تنقسم خمسة أقسام... والثاني كثير ما يصدق وقليل ما يكذب، وهو صفة البلغاء التي وصفت في كتاب ريطوريقي... أي البلاغة"[39]؛ مما يعني أن الكتاب نُقل في زمن المأمون؛ أي في القرن الثالث؛ لأنه صدر في أول كتابه أنه قدمه لأمير المؤمنين المأمون.

وقد أشار ريشر إلى أنه مع انتهاء الفترة الأولى من بيت الحكمة، أعني نحو (835-840/ 219-225هـ) كانت الترجمات العربية التي تمت بوجه عام من السريانية لستة من الكتب السبعة في المنطق متاحة بالفعل... وكان كتاب الخطابة قد نقل أيضاً إلى العربية[40]، ويذهب حمادي صمود إلى "أنّ النص العربي للكتاب كان معروفاً في أواخر القرن الثالث، وأنّ الاهتمام به تواصل إلى فترة متأخرة [وكأنه يشير إلى عبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني][41] معنى ذلك أنّه صاحب جل أطوار البلاغة".

وقد ذهب كراوس إلى ما ذهب إليه ريشر من أن الترجمة العربية للكتاب كانت متوافرة في القرن الثالث عندما ذكر أنه "في عصر أبي نوح [كاتب مصري وهو معاصر لهارون الرشيد] وطيماثاوس فإن كتباً أخرى منه [أي الأورجانون] قد ترجمت، كما رأينا، أو على الأقل أجزاء منها وبخاصة كتاب الطوبيقا (وإلى جانبه كذلك أبوديقيا وكتاب الخطابة وكتاب الشعر)"[42] ويتابع إبراهيم مدكور رأي سابقيه فيذهب إلى أنّ الأورجانون الأرسطي ترجم قبل أن يُترجم كتاب الطبيعة أو كتاب الحيوان، وما دام أنّ الخطابة هو جزء من الأورجانون، فهذا يعني أنه كان بين يدي العرب في زمن الجاحظ ولاسيما أنه أفاد من الكتب اللاحقة وكتاب الحيوان لأرسطو تحديداً[43].

ومن الملاحظ أنّ الأقوال السابقة لم تتفق حول آلية الحدث التاريخي للترجمة؛ فابن بهريز يرى أن الترجمة تمت في زمن المأمون، بينما يرى بول كراوس أنها في زمن هارون الرشيد، ويذهب مدكور إلى أنها تمت في زمن

الجاحظ، وقد يكون هذا مؤشراً من مؤشرات الخلاف والجدل الذي لازم الدراسات العربية المعاصرة.

وفيما يبدو أن ما يقال عن كتاب الخطابة بأنه "سقيم جداً، وأن لهذه الترجمة غرائبها، . . . وأن فيها أخطاء في الفهم عديدة جداً"[44]، وأنه ليس هناك ذكاء بشري يستطيع أن يفقه معنى للألفاظ المرصوصة التي نجدها في الترجمة القديمة كما وصلت إلينا[45]. فيما يبدو أن مثل هذه التعليقات تخص المقالتين الأولى والثانية، اللتين تتحدثان عن الخطابة وأنواعها ومصادرها، إذ هي بعيدة كل البعد في محتواها الثقافي والحضاري عن ثقافتنا وحضارتنا التي كانت تخلو من مثل هذه الأنواع الخطابية، أما المقالة الثالثة فكانت قريبة في موضوعها وأفكارها مما هو متداول عند البلاغيين والنقاد العرب، وأقصد موضوع الأسلوب أو العبارة، ودليل ذلك أنها كانت عمدة الدارسين الباحثين عن مواطن التأثر والتأثير بين الثقافتين العربية واليونانية، وهذا ما دفع عبد الرحمن بدوي أن يقرر أن إخراجه للنقل القديم سيتيح لنا أن نبحث في مدى أثر هذا الكتاب في نشأة علم البلاغة العربية، وهو أمر ما كان يمكن القيام به قبل نشر هذا الكتاب، ولهذا خطر، برأيه، في تاريخ علم كان له مركز الصدارة بين علوم العربية في القرنين الرابع والخامس[46].

المبحث الرابع: الجدل حول نسبة الترجمة العربية لكتاب الخطابة

لقد تقرر في الرواية القديمة التي قدمها ابن النديم في كتابه الفهرست لكتاب الخطابة الأرسطي أنّ إسحاق بن حنين هو الذي ترجم الكتاب وكذلك ترجمه إبراهيم بن عبد الله وفسره الفارابي، وهناك النقل القديم الذي كان بخط أحمد بن الطيب، إلا أنّ الدراسات الحديثة لم تقرّ بالرواية التي قدّمها ابن النديم بل اختلفت في نسبة الترجمة العربية لكتاب الخطابة؛ فأحد الباحثين يرى أنّ بشر بن متى هو من ترجم الكتاب وأنّ ترجمته تمت في القرن العاشر للمسيح[47]، بينما يذهب المستشرق ديمتري غوتاس إلى أن إبراهيم بن بكوش العشاري، هو من ترجم الكتاب عن الصيغة السريانية، التي تعود إلى ابن ناعمة، لكتاب

الخطابة لأرسطو[48]. ويرى طه حسين ومحمد مندور أن حنين الأب المتوفى 210هـ هو من ترجم كتاب الخطابة وليس إسحق الابن 298هـ[49].

ويذهب صلاح محجوب إلى أنّ الترجمة العربية نسبت خطأ إلى إسحق ابن حنين[50] ويشير إغناطيوس عيواص إلى كتاب في الخطابة الأرسطية لابن العبري (658هـ) ضمن مجموع كبير له يدعى "زبدة الحكمة" بالسريانية، ضمّنه الأرجانون الأرسطي كاملاً[51].

المبحث الخامس: موقف الدراسات الجدلي في القسم الثالث من الكتاب

تجمع الدراسات على أن القسم الثالث من كتاب الخطابة، المتعلق بهندسة العبارة أو الأسلوب هو القسم المعول عليه في البحث عن مواطن التأثير الأرسطي؛ إذ لما عنيت الأمم بلغاتها معجماً ودلالةً وتركيباً كان لا بد أن يُعنى الناس بهذا القسم من كتاب الخطابة قديماً وحديثاً.

والظاهر أنّ الباحثين المعاصرين توالت عنايتهم بهذا القسم دون غيره، كما أن المقارنين وجدوا فيه مادة أساسية، ويبدو أن لمثل هذه العناية ما يبررها أولاً: فطه حسين الذي أثار ببحثه الجدلي "تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر" قضية الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة قرر أن الفلاسفة والأدباء كانوا جميعاً يستوون في فهم القسم الخاص بالعبارة من كتاب الخطابة[52].

ثانياً: ما قرره أمين الخولي من بعده في بحثه "البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها" بأن الصورة الأصلية لخطابة أرسطو في قسمه الثالث تصدت لأبحاث بلاغية كثيرة مثل التشبيه والمجاز والمقابلة والاستعارة تكاد تكون جمهرة الأبحاث البلاغية في كتب الأدباء والبلغاء العرب أو هي على الأقل أنواع كثيرة في فنونها الثلاثة[53].

ثالثاً: ما رآه شوقي ضيف بأنّ القسم الثالث قسم عام لا يختص بلغة ولا أمة معينة، وقد وضع فيه أرسطو ببصيرته النافذة الأصول البلاغية العامة للعبارة؛ بحيث يمكن تطبيقها على جميع الآداب يونانية وغير يونانية، ومن أجل ذلك اتسع تأثير ذلك القسم في البلاغة العربية[54].

والظاهر من الأمر أن البلاغيين والنقاد عندما اطلعوا على المحتويات السابقة للقسم الثالث من الخطابة، عثروا فيه على أفكار عامة وقريبة من متناولهم؛ لأنها تحدثت عن بعض الفنون البلاغية التي كانت لها صدى في كتب البلاغة، فحرصوا عليه غاية الحرص، كيف لا وهو الذي أوحى إليهم بأثر أرسطو في بلاغة العرب، ومن هنا سعوا لوضع قواعد البلاغة في لغتنا على ضوء ما فهموه وقرؤوه.

وعلى الرغم من أهمية هذا القسم من كتاب الخطابة فإنّه أثير حوله الشك، وهل كان أرسطو واضع هذا القسم[55]؟ فانبرت بعض الدراسات لإثبات أصالته إلى أرسطو وكان على رأسهم إبراهيم سلامة الذي اعتبره جزءاً متمماً للكتاب؛ إذ الوحدة ملحوظة في أجزاء الكتب الثلاثة[56]، وعلى الرغم من أن الدراسات تحصر التأثير في القسم الثالث من كتاب الخطابة، فإن الجابري ينفي هذه الفكرة في كتابه "نحن والتراث"، ويتعصب أحمد مطلوب ضد فكرة التأثير ويرى بذلك تعسفاً عظيماً وانحرافاً عن المنهج العلمي الحديث، ويعلل ذلك بأنّ العرب عرفوا البلاغة وفنونها قبل أن يترجم أرسطو في الخطابة وأنه ليس في كتب الخطابة ما يدلل دلالة واضحة على هذا التأثر أو النقل الصريح[57].

وعلى الرغم من أنّ الدراسات المعاصرة أشارت إلى وجود ملامح تشابه بين البلاغة العربية والبلاغة اليونانية مستشهدة بذلك بالأبحاث البلاغية التي ضمها القسم الثالث من الخطابة فإنّ بعض الدارسين لا يعتبر مثل هذه الملامح دليلاً على التأثير، فبدوي طبانة يؤكد أن هذه الملامح المتشابهة لا يمكن أن تقطع وحدها بالأخذ أو الإصغاء مؤكداً بذلك أن أرسطو إذا كان قد تكلم في التشبيه والمجاز والاستعارة والإيجاز وغيرها بمثل هذه الإشارات الموجزة والملاحظات العابرة، فلا يمكن أن تقاس مثل هذه الإشارات بتلك الدراسات الواسعة المفصلة التي تقرؤها في المدونات البلاغية العربية[58].

وفي السياق نفسه يشير شفيع السيد[59] وحمادي صمود[60]، وهما يناقشان مسألة التأثير الأرسطي في البلاغة العربية، أنّ مجرد التشابه بين فكرتين أو موضوعين لا يكفي لإثبات التأثير أو التأثر، فهذا من توارد الخواطر، وأنّه

لإثبات التأثر لا بد من وجود علاقة تاريخية واضحة بين كلا الجانبين المؤثر والمتأثر.

وقد اعتبر محمد محمد أبو موسى مثل هذا التفكير سذاجة وخطأ يدركه كل عقل، وهو ينحي باللائمة على أولئك الذين يحكمون على الناقد بالتأثر إذا ذكر اسم أرسطو في كتابه أو ذكر كلمة الجوهر والعرض أو الهيولى، مشيراً إلى أننا عودنا أنفسنا أننا إذا رأينا في الكتاب الذي ندرسه إشارة إلى عالم يوناني أو غير يوناني تبادر إلى أنفسنا أنه أفاد من ذلك العالم اليوناني[61].

المبحث السادس: موقف الدراسات الجدلي من تأثير كتاب الخطابة في النقد والبلاغة

أجمعت أغلب الدراسات المعاصرة على أنّ كتاب الخطابة كان تأثيره أبلغ من تأثير كتاب الشعر وبخاصة في القسم الخاص بالأسلوب أو العبارة[62]، ويكفي أن يكون من أصحاب هذا الاتجاه الناقدان طه حسين وأمين الخولي وهما الرائدان في الحديث عن مسألة التأثير. كما نجد أمجد الطرابلسي يعلل غلبة تأثير الخطابة على الشعر بسبب أنّ "الفكر اليوناني أصبح في نظر المناهضين للعربية أشد خطورة حين تُرجم هذا الكتاب، أي الخطابة إلى العربية، إذ الفكر اليوناني لم يعد يكتفي بالفلسفة وعلم الكلام بل يسعى لإيجاد مكان له داخل البلاغة والنقد العربيين اللذين لم يزالا في أول طور من أطوار تكوينهما ومن أجل التصدي لهذا التأثير كان لا بد للمناهضين أن يجتهدوا ويرقوا بتفكيرهم ودراساتهم إلى مثل هذا المستوى أو إلى ما يفوقه فتمخّض عن ذلك خلق علم جديد هو علم البديع"[63].

ويبدو أنّ إجماع الكثير من الدراسات المعاصرة على غلبة تأثير كتاب الخطابة جاء من خلال عقد مقارنة نصية بين الكتابين؛ فكتاب الشعر يحمل من الأفكار والمفاهيم ما ينتمي إلى إطار ثقافي خاص بعيد عن إطار الثقافة العربية، فالعرب لم تكن على معرفة آنذاك بفن المسرح ولا المحاكاة، وكان الشعر العربي – وهو شعر غنائي – بعيداً كل البعد عن الشعر اليوناني الذي هو شعر

أفعال ومحاكاة؛ الأمر الذي يجعل حجم الاستفادة منه محدوداً، بينما من يراجع القسم الثالث من كتاب الخطابة يجده - كما يرى أمين الخولي - يتصدى لأبحاث بلاغية تكاد تكون جمهرة الأبحاث البلاغية في كتب الأدباء والبلغاء، لذا استفاد العرب منه كثيراً، وأمدهم بأفكار جديدة؛ الأمر الذي جعل ناقداً مثل عبد القاهر الجرجاني يستفيد من كتاب الخطابة دون كتاب الشعر وهو يبحث عن "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، وهو الأمر نفسه الذي فعله ابن وهب الكاتب في كتابه "البرهان في وجود البيان" وكذلك الجاحظ وحازم القرطاجني.

أما ما يتعلق بموقف الدراسات المعاصرة من قضية تأثير كتاب الخطابة في النقد والبلاغة العربيين، فلم تتفق الدراسات على رأي موحد، وأظهرت صورة من الجدل والاختلاف كانت هي السمة البارزة لها، فقد انقسمت الدراسات المعاصرة قسمين: قسم يقر بالتأثير ويراه فاعلاً، وقسم يرفضه، ولا يرى للكتاب أهمية كبرى في خريطة النقد والبلاغة، **أما الدراسات القارة بالتأثير والتي كانت ترى كتاب الخطابة ذا أثر أوسع** فكانت تصب اهتمامها على فكرتين: الأولى أنّ التأثر بكتاب الخطابة كاد ينحصر في القسم الثالث منه وهو القسم الخاص بالأسلوب أو العبارة، الذي قد وفق المترجمون اليونان في ترجمته؛ لأنهم فهموه فهماً دقيقاً، وسعى البلاغيون من بعدهم بوضع قواعد البلاغة في لغتنا على ضوء ما فهموه وتمثلوه منه خاصة ابن وهب الكاتب وابن المعتز وغيرهما[64]. والفكرة الثانية أنّ الدراسات سعت لبيان أن كتاب الخطابة كان تأثيره أنفذ وأشد من تأثير كتاب الشعر على البلاغيين والنقاد العرب وأن فهم البلاغيين العرب له أدق من فهمهم لكتاب الشعر[65]، فطه حسين، وهو رائد الحملة الهيلينيّة على الثقافة العربية، يرى أنّه إذا كان من تأثير يجب أن يُذكر للأدب اليوناني في البلاغة العربية فيجب أن يتعلق بكتاب الخطابة لأرسطو الذي فهمه ابن سينا فهماً لا بأس به، وينوه أنّ النقاد البلاغيين العرب على الرغم من سخطهم على كتاب الخطابة، بسبب جهلهم التام بنظم اليونان وآدابهم؛ مما جعلهم غير متمكنين من فهم الأنواع الخطابية، فإنّهم لم يكفوا عن أن يعنوا به

ويحرصوا عليه غاية الحرص[66]. معللاً ذلك بأنهم عثروا فيه في مواضع مختلفة على أفكار عامة وقريبة من متناولهم فاستساغوا منه كل ما يلائم عقولهم[67].

وبعد ذلك يبدأ طه حسين بإطلاق الأحكام على الأدباء والفلاسفة بحسب نصيب كل منهم من كتاب الخطابة ومدى استفادته أو عدم استفادته منه[68]، ومع أنّ بعض أحكامه كان يطلقها جزافاً دون دليل أو شاهد نصي إلا أنّه ببحثه مهد الطريق للدارسين من بعده للمتح من أفكاره، فشكل موضوع درس وتحليل لدى الكثير من الدارسين العرب، ووجد المقارنون فيه مادة أساسية.

ويتابع أمين الخولي مسيرة طه حسين؛ فيقرر أنّ البلاغة أُشربت أبحاث الفلسفة، وقد حصر تأثر البلاغة بالفلسفة في أربع نواح[69]، وراح في مبحثه يعقد مقارنة بين مباحث البلاغة العربية وما جاء في خطابة أرسطو ليتوصل بعد المقارنة إلى "أن كل هذه الأبحاث وأشباهها كانت بين يدي القوم [البلاغيين العرب] فيما يتدارسونه باسم المنطق في آخر القرن الثاني الهجري، وهذا كان وحده دون تعليق ما لبيان تأثير هذا المنطق في البلاغة ونشأة فنونها"[70].

ونجد إبراهيم سلامة يعنى بكتاب الخطابة أكثر من كتاب الشعر، ومبعثه في ذلك حبه لطه حسين وإيمانه وتسليمه بكل ما جاء في بحثه من عرض واستنتاج وتقرير وتعليق. وشاهِد اهتمامِهِ إنجازه لترجمة المقالتين الأوليين من كتاب الخطابة[71]. ففي كتابه الذي بحث فيه عن "بلاغة أرسطو بين العرب واليونان" يتحدث بداية عن الخطابة قبل أرسطو ثم بعده، ويقف على أهم أصولها وقواعدها، وفي ضوء ذلك يتتبع تأثير كتاب الخطابة على البلاغيين والنقاد العرب بدراسة نصية تحليلية وافيّة؛ إذ تابع أبواب البلاغة والبيان باباً باباً وقارنها بما عند اليونان، وتوصل إلى أن الصلة بعيدة بين البلاغة العربية وكتاب الشعر، ورأى أن التأثير كان منصباً في أغلبه على ما جاء في كتاب الخطابة[72]، معللاً ذلك بأنّ كتاب الخطابة حدّث العرب والبلاغيين عن الأسلوب وعن العبارة وعن جرس اللفظ ومعناه، بما يتصل اتصالاً وثيقاً بلغتهم، في حين أن كتاب الشعر حدثهم عن الشعر التمثيلي أقسامه وأنواعه، كما حدثهم عن المسرح اليوناني، وهذا ما لم يعرفه العرب ولم يعهدوه[73].

وفي الوقت الذي يقر فيه محمد غنيمي هلال بحظ كتاب الخطابة في التأثير، فإنه يرى أن هذا التأثير كان مشؤوم العاقبة؛ إذ أتى بعد أرسطو من شُغل بالاصطلاحات البلاغية عن روح البلاغة، وأعمتهم الوسائل عن الغاية، فجروا وراء الألفاظ والتعبيرات حتى جمدت البلاغة وفقد الإدراك العام للغة وفنونها، وضعفت وسائل نقد الأسلوب في خصائصه الفنية[74].

ونجد في المقابل دراسات ترفض أن يكون لكتاب الخطابة تأثير في المدونات النقدية والبلاغية. فأحمد مطلوب يعتبر الإقرار بالأثر العظيم لكتاب الخطابة في البلاغة العربية تعسفاً عظيماً وانحرافاً عن المنهج العلمي السليم، معللاً ذلك بأن العرب قد عرفوا البلاغة وفنونها قبل أن يترجم كتاب أرسطو[75]. وإن كان عبد الحكيم حسان يقر بوجود أصداء لكتاب الخطابة في البلاغة والنقد فإنه يرى أنّ هذه الأصداء بقيت صرخة في وادٍ، إما لأنها جزيئات متفرقة لا تكون كلاً عضوياً واحداً كما في البلاغة، وإما أنّها خطرات تقوم على الفهم المشوش كما في نقد قدامة بن جعفر، وإما لأنها على صحتها وتكاملها أحياناً، من الضآلة بحيث لا تقوى على تكوين اتجاه نقدي متكامل، كما في نقد ابن طباطبا[76].

وفي سعيه لتقديم قراءة عربية للبلاغة اليونانية أعار الباحث المغربي محمد العمري كتاب فن الشعر عناية خاصة معللاً ذلك بعدة أسباب، يهمنا منها السبب المتعلق بفن الخطابة؛ إذ يرى أن الأخير استعمل كمواد بناء في إطار أسئلة فن الشعر خاصة فيما يتعلق بثنائية المدح والهجاء والحسن والقبح، أو فيما يخص الحديث عن العبارة الخطابية مقارنة بالعبارة الشعرية[77]. والأهم من ذلك أن يلغي أية أهمية لكتاب الخطابة، ويعتبره قد أُخذ كقطع غيار في مجال البيان والنقد، وبقي في حدود الآلة المعطلة التي تنتزع منها هذه القطعة أو تلك لصالح الآلة الشغالة التي هي فن الشعر[78].

ويبدو أن اعتماد العمري لرأيه السابق جاء استناداً إلى النظر إلى القضية الجوهرية في الخطاب الإقناعي، وهي قضية المقام الخطابي وملاءمته للأصول

اعتماداً على ثقافة اجتماعية ونفسية بما تتضمنه من بحث في العادات والقوانين والشرائع والطبائع والأقيسة وعلاقة كل ذلك بالوسائل الأسلوبية.

وفي الدراسة القيمة التي قدمها عباس إرحيلة توصل إلى أنّ كتاب الخطابة كانت ترجمته ضمن إستراتيجية تعرّف الأداة المنطقية لاستكمال عناصرها، ولم تكن القضية البيانية تعوز لتأسيس كيان عربي مسلم؛ مما يعني استبعاده لتأثير الخطابة على البيان العربي، معتبراً أنّ الأدلة النصية التي يستدل بها على إشكال التأثير لا تقدم دليلاً علمياً على وجود التأثير، وأنّ حصيلة المقارنات التي أشاعها بعض الباحثين لم تتجاوز في طروحاتها الادعاءات والتخمينات والظنون والاحتمالات[79]. وقد قدم إرحيلة امتعاضه من الترجمة المنجزة لكتاب الخطابة، التي كانت – برأيه – لا تقدم فائدة تُذكر في فهم النص اليوناني[80].

وجدير بالذكر أنّ ثمة دراسات رفضت فكرة التأثير برمتها، وسعت لتأكيد أصالة البلاغة العربية والنقد العربي، وأنّهما ترعرعتا في بيئة عربية خالصة بعيدة عن أية لوثة يونانية، ويمكن الإشارة هنا إلى دراسة محمد محمد أبو موسى، الموسومة بـ"تقريب منهاج البلغاء"، ودراسة فضل حسن عباس، الموسومة بـ "البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية".

موقف الدراسات الجدلي من تأثر ابن المعتز في كتابه "البديع"

أثار كتاب "البديع" لعبد الله بن المعتز (296هـ) إشكالية كبرى لدى المستشرقين والدارسين المحدثين من العرب حول مسألة أصالة الكتاب في البلاغة العربية، لذا انقسم الدارسون إلى فريقين: فريق يرى ابن المعتز متأثراً بأرسطو، وأنّ كتابه يحمل أصداء أرسطية خالصة، ومن الدراسات التي ناصرت هذا الرأي: دراسة طه حسين، ونجيب البهبيتي، ومجيد ناجي، ومحمد مندور. والفريق الثاني ذهب عكس ذلك وعدّ كتاب البديع ذا أصول عربية خالصة، ومن الدراسات التي ناصرت هذا الرأي: دراسة إبراهيم سلامة، وشوقي ضيف، وشكري عياد، وشفيع السيد، وتوفيق الفيل، والمستشرق كراتشكوفسكي، ومحمد الولي.

إنّ الأمر الذي أشعل فتيلة الإشكالية دوران كتاب البديع حول الحديث عن الكثير من المسائل البلاغية والفنون البديعية، وهي المسائل البلاغية عينها التي تحدث عنها أرسطو في كتابه "الخطابة"؛ إذ اعتمدت الدراسات على أن كتاب ابن المعتز ظهر في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه ترجمة الخطابة لأرسطو على يد حنين بن إسحق في النصف الثاني من القرن الثالث[81]، لذلك حكم طه حسين على كتاب البديع أنه "عبارة عن تعداد لأنواع البديع مع الاستشهاد لكل نوع منها بشواهد من كلام القدماء والمعاصرين لابن المعتز... من يدرسها... يلحظ فيها لا محالة أثراً بيناً للفصل الثالث من (كتاب الخطابة)... وهو الذي يبحث في العبارة"[82]، وهذا الأمر جعله يقرر أنّ البيان الذي وصف بالمحافظة، - وكتاب ابن المعتز يمثل نموذجاً لذلك البيان -، لم يسلم من التأثير الأرسطي[83]. وقد انطلق مجيد عبد الحميد ناجي في دراسته لابن المعتز من قناعة تتأسس على الجزم باطلاع ابن المعتز على كتاب الخطابة، وقد نهض في كتابه على محاولة جريئة؛ إذ أخذ كل الفنون البديعية التي تحدث عنها ابن المعتز، وبحث عن أصولها عند أرسطو، وتوصل إلى أن أكثر مصطلحات ابن المعتز مثل: التجنيس والطباق والمذهب الكلامي والهزل الذي يراد به الجد والاعتراض، كلها مأخوذة من أرسطو من كتاب الخطابة بالتحديد[84]، ووصل به الأمر إلى أنه في بعض الفنون البديعية التي كان يجد لها عند العرب أصولاً، يُرجّح التأثر بأرسطو منطلقاً من فكرة مؤداها أنّ المفاهيم البلاغية قبل ترجمة كتب أرسطو كانت موجودة عند العرب، ولكن لم تكن معروفة معرفة علمية واصطلاحية، وأنّ حديثهم عنها كان عن بداهة وارتجال دون وعي وقصد، ولكن مع ترجمة علوم اليونان نضجت عند العرب المفاهيم والعلوم؛ مما جعل الباحث يرجح وجود علامات وملامح جديدة فيما كتبه النقاد العرب جاءت نتيجة لتأثرهم بما جاء في الكتب اليونانية خاصة المنطق[85]. ويخلص بحديثه إلى أن التأثير عند ابن المعتز كان يُلحظ في قضيتين، أولاً: الأسلوب الذي صاغ به حديثه وكلامه. ثانياً: قضية التفريع والتقسيم في القضية الواحدة[86].

وجدير بالذكر أنّ إبراهيم سلامة عندما قارن بين مصطلحات ابن المعتز في

كتابه ومصطلحات أرسطو توصل إلى عكس ما توصل إليه مجيد ناجي، وهو أنّ كل مصطلحات ابن المعتز مصطلحات عربية أصيلة لا يظهر فيها التأثر[87].

وأكد محمد مندور فكرة الباحِثَيْن السابقين من أنّ القسم الثالث من كتاب الخطابة قد مارس تأثيره على ابن المعتز[88]، واستشهد على صحة ما يقول من خلال أمرين، الأول: إثباته أنّ حنين بن إسحق قد ترجم كتاب الخطابة سنة (296هـ)؛ مما يدل على أن العرب قد عرفوا هذا الكتاب، وليس بغريب، عنده، أن يكونوا قد أحاطوا بموضوعه قبل ترجمة حنين[89]. والأمر الثاني: اعتماده على كتاب البديع وكتاب الخطابة، فعندما رجع إلى القسم الثالث من الخطابة وجد أرسطو يتحدث عن الاستعارة والطباق والجناس ورد الأعجاز على ما تقدمها، فوجدها الأقسام نفسها التي تحدث عنها ابن المعتز؛ الأمر الذي جعله يسارع بالحكم بأخذ ابن المعتز عن أرسطو[90].

وقد حاول مندور أن يثبت قضية تأثر ابن المعتز من خلال المصطلحات وذلك "أن العرب قد فهموا تعاريف أرسطو لتلك الأوجه ثم اختلفوا في ترجمة الاصطلاحات أو وضعها للدلالة على ما فهموا، وهذا ما يفسر اضطراب تلك الاصطلاحات وعدم اتفاقهم عليها في العصر الذي نتحدث عنه؛ أي في أوائل عهدهم بتلك العلوم"[91]. وسرعان ما تراجع مندور في حكمه، ولكنه تراجع يحتفظ بالتأثير ولا ينفيه، فهو يرى أن الأخذ من أرسطو "لا يسلب ابن المعتز فضله. وذلك أنه لم يأخذ عن أرسطو إلا مجرد التوجيه العام والفطنة إلى طريقة تحليل هذه الظواهر"[92].

وعلى الرغم مما سبق نقول: هل كان ابن المعتز، وهو من مدرسة المحافظين، الذي وجد خلفه تراثاً بلاغياً هائلاً بدءاً بالجاحظ ثم ابن قتيبة والمبرد وثعلب – هل كان بحاجة إلى قادح أجنبي حتى يتوصل إلى ما توصل إليه من فنون بلاغية؟

أما الفريق الثاني من الدراسات المحدثة فهو الذي رفض تأثر ابن المعتز بأرسطو، وقرر أنّ كتاب "البديع" أصيل في البلاغة العربية، وأنّه تأليف عربي خالص في روحه ومنهجه ومادته، ألفه ابن المعتز للرد على من يلتمسون قواعد

البلاغة في كتب اليونان، ولا شبهة فيه لأي أثر أجنبي[93]. وقد اعتمد الباحثون الذين ذهبوا هذا المذهب على أنّ الأصناف البديعية التي تحدث عنها ابن المعتز قد عرفها العرب قديماً قبل أن يتعرفوا أرسطو وكتابه فن الخطابة، ففيما يتعلق بكتاب الخطابة يرى إبراهيم سلامة أنه "على الرغم من المعاصرة بين "إسحق بن حنين" مترجم كتاب "الخطابة" . . . و"ابن المعتز" فإنا لا نعتقد أن "ابن المعتز" قد انتفع بترجمة هذا الكتاب"[94]، ويلتزم شكري عياد جانب الاحتراس والحيطة اللازمين للمنهج العلمي، ويقرر أن مسألة تأثر ابن المعتز بأرسطو في الخطابة تحتاج إلى بحث تفصيلي يتناول الكتاب الأرسطي عند العرب؛ لأنه يرى أن أرسطو تناول في القسم الثالث من هذا الكتاب بعض الخصائص الأسلوبية التي تحدث عنها ابن المعتز، باعتبار أن كتابه كان أول محاولة منتظمة للخروج من أفق النقد الجزئي إلى أفق التقنين والتعميم[95]، ويذهب توفيق الفيل إلى أنه من يدرس كتاب البديع يتوصل إلى أن ابن المعتز لم يفد من أرسطو في الخطابة شيئاً[96]، ويحاول شفيع السيد أن يقدم الدليل على ذلك فيرى أنه ما علينا "إلا أن نضع عيناً على كتاب ابن المعتز وعيناً على الترجمة العربية التي قيل إنها مصدر التأثير الأرسطي، وسوف نرى التباعد فيما بينهما إلى الحد الذي تصبح معه مقولة التأثير ضرباً من اللغو والتعسف"[97].

يقدم إبراهيم سلامة دراسة فيلولوجية مقارنة يستعرض فيها الأنواع التي ذكرها ابن المعتز، وما يقابلها من الأبواب التي عرض لها أرسطو في كتاب الخطابة أو الشعر، فما كان موافقاً لها فهو، من غير شك، للمعلم الأول، وما لم يوافقها فهو من عمل العرب، ويتوصل في نهاية المقارنة إلى أن كتاب "البديع" يخلو من "أية مسحة من الترجمة، أو أية لوثة من العقل "الهيليني"؛ فالصنوف التي عرفها أخذها مما نقل عن الشعراء"[98]. ولذا قرر أن الأصالة أظهر خصائص كتاب ابن المعتز، وخطته في الكتاب بالقياس إلى خطة أرسطو غاية في البساطة، بعيدة عن التحديد المنطقي الذي عرف به "صاحب المنطق" في تعريفاته[99].

ويقف شفيع السيد موقف المدافع عن ابن المعتز، فيرفض تأثره بأرسطو

خلال مواقف ثلاثة: الأول أن مجرد التشابه عنده بين فكرتين أو موضوعين لا يكفي كدليل لإثبات التأثير[100]، ويضرب على ذلك مثال الاستعارة، الذي يظهر عليه الغموض، فما يقوله ابن المعتز عنها مختلف عما يقوله أرسطو، وإن تشابها في بعض الجوانب[101]. وأما الثاني فهو عدم الاستيثاق من اطلاع ابن المعتز على كتاب الخطابة في ترجمته العربية معللاً ذلك بأن الذين يقولون بتأثر ابن المعتز بالخطابة، اعتمدوا في ذلك على أن مترجم الكتاب، إسحق بن حنين، معاصر ابن المعتز، ومصدرهم في ذلك ما جاء عند ابن النديم في الفهرست[102]. ويحاول السيد أن ينفي تلك الفكرة معتمداً على ما قاله بدوي الذي تشكك في نسبة الكتاب إلى إسحق بحجة أن ابن إسحق لو كان قد ترجمه لكان ابن السمح الذي نقلت عنه الترجمة قد لجأ إلى نسخه من ترجمة إسحق بدلاً من نسخه عن هذه الترجمة السقيمة[103]. وأما الثالث فهو وقوفه عند قضية الترجمة نفسها، واصفاً إياها أنها ترجمة سيئة ركيكة العبارة، لا تكاد تؤدي معنى مفهوماً، فلو أن ابن المعتز اطلع عليها لما جاءت ألفاظه ومصطلحاته بهذه الفخامة، ولو أنه اطلع لما فهم أكثرها[104].

أما محقق كتاب "البديع" المستشرق الروسي كراتشكوفسكي فقد درس ابن المعتز في كتابه البديع، واختبر مسألة التأثيرات الأرسطية في "النظرية الأدبية والأسلوب الشعري" عند العرب، وحلل مسألة البديع عند اليونان[105]، فتوصل إلى أنّ أرسطو لم يكن له تأثير على تطور تحليل الإنتاج الشعري عند العرب، وأنّ ابن المعتز أصيل في كتابه، لا تظهر فيه مسحة يونانية "فأسلوب ابن المعتز نفسه وسرعة الخاطر والبداهة في أعماله تتميز بشكل واضح عما نجده في أعمال فلاسفة اليونان" [106].

وبعد، فقد يكون الاطلاع على مقدمة كتاب ابن المعتز التي يقول فيها: "قد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله ﷺ ولكلام الصحابة والأعراب وغيرهم وأشعار المتقدمين، من الكلام الذي سماه المحدثون البديع، ليُعلم أن بشاراً ومسلماً وأبا نواس ومن تقبلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا إلى هذا الفن، ولكنه كثر في أشعارهم" [107]، يبين أن غاية ابن

المعتز من كتابه واضحة؛ فهو أراد أن يثبت أنّ المحدثين لم يخترعوا البديع الذي يلهجون به، بل كثر في أشعارهم فغلب عليهم، ثم يحدد مصادره التي يعتمدها في كتابه: القرآن واللغة وأحاديث الرسول ﷺ وكلام الصحابة والأعراب، فالهدف من الكتاب بعيد عن كل ما أراده أرسطو وسعى إليه. ولو وقفنا، مثلاً، عند مصطلح الاستعارة لوجدنا أنّ كل الدارسين، سواء من أقر بالتأثير أو رفضه، يرون أنّ حديث ابن المعتز عنه لا يتقاطع من حديث أرسطو، ليس فقط في مصطلح الاستعارة إنما في مصطلحات أخرى؛ مما يجعلنا نرى أنّ هناك اختلافاً في الأصناف البديعية المدروسة، "ولهذا وجب، لكي نثير أمر التأثر، أن يكون الاتفاق حاصلاً في الجنس الأدبي المدروس عند الطرفين، وهذا كله يجعل الحديث عن تأثر ابن المعتز بأرسطو، كلاماً لا معنى له من الناحية العلمية" (108).

الخاتمة

ناقش البحث قضية ثقافية حضارية مثّلت إشكالية، كان لها حضور بارز في الدراسات العربية المعاصرة، وقد دُرست ضمن ما يمكن تسميته بـ"أدب الجدل"، أو ما يُسمى اليوم بـ "نظرية الحجاج"، أما القضية الثقافية فهي كتاب الخطابة لأرسطو وحضوره في الثقافة العربية، إذ كان هذا الحضور مثيراً لكثير من الجدل والاختلاف إنْ في دراسات البلاغيين أنفسهم وإنْ في دراسات العرب المعاصرين، حتى أصبحت صورة الجدل سمة بارزة في دراسات العرب المعاصرين وهي تدرس فعالية التأثر والتأثير بين الثقافتين العربية واليونانية.

وقد فرضت طبيعة البحث بداية تتبع الحس الجدلي بين التراثين، ثم الكشف عن كتاب الخطابة من حيث ماهيته ومضمونه وسياقات تمثّله عند الفلاسفة بوصفهم الحلقة الأقرب للكتاب التي قدّمت له الشروحات والتلخيصات وخلّصته من سوء الترجمة المنجزة له، ومن ثم سعى البحث لتتبع صور الجدل التي أفرزتها الدراسات العربية المعاصرة وهي تبحث في أثر كتاب الخطابة الأرسطي في مدونات النقد والبلاغة.

وقد سار البحث في مسارين: مسار نظري ومسار إجرائي تطبيقي. أما المسار النظري فقد توصل الباحث فيه إلى أنّ صور الجدل تمثّلت في أربعة محاور: أولاً - الجدل حول زمن ترجمة الكتاب. ثانياً - موقف الدراسات الجدلي من القسم الثالث من الكتاب، المتعلق بدراسة الأسلوب. ثالثاً - الجدل حول نسبة الترجمة العربية للكتاب. رابعاً - جدل الدراسات المعاصرة في نظرتها إلى تأثير الكتاب في مدونات النقد والبلاغة.

كما توصل البحث إلى كسر الاعتقاد السائد بأنّ كتاب الشعر لأرسطو كان قد مارس تأثيراً أعمق وأبلغ من كتاب الخطابة، ولا سيما أنّه كان يتحدث عن مفاهيم وموضوعات مثل المسرح والتراجيديا والمحاكاة لا عهد للعرب بمثلها آنذاك، مقرراً أنّ كتاب الخطابة قديماً مارس تأثيراً على النقد والبلاغة أشد وأبلغ من كتاب الشعر بحسب ما تؤكده الدراسات المعاصرة.

أما المسار الإجرائي؛ فقد وجّه دفته صوب كتاب البديع لابن المعتز، وتوصل الباحث أنّ الكتاب مثّل صورة واضحة من صور الجدل الدائرة حول أثر كتاب الخطابة الأرسطي فيه كما عرضته الدراسات المعاصرة.

الهوامش والمراجع

(1) الزعبي، زياد: **المثاقفة وتحولات المصطلح دراسات في المصطلح النقدي عند العرب**، ط1، عمان: وزارة الثقافة، 2007، ص17. وانظر الخطيب، صفوت: **نظرية حازم القرطاجني النقدية والجمالية في ضوء التأثيرات اليونانية**، ط1، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1983، ص10.

(2) الطرابلسي، أمجد: **نقد الشعر عند العرب حتى القرن الخامس**، ترجمة: إدريس بلمليح، ط1، الدار البيضاء: دار توبقال، 1993، ص77-78. وانظر هلال، محمد غنيمي: **النقد الأدبي الحديث**، ط1، بيروت: دار العودة، 1978، ص149.

(3) يمكن الإشارة هنا إلى دراسة عياد، شكري: **كتاب أرسطوطاليس في الشعر**، ط1، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1967، وقد استصحب الكتاب بدراسة نقدية تفصيلية. الوهابي، عبدالرحيم: **القراءة العربية لكتاب فن الشعر لأرسطو طاليس**، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011. الروبي، ألفت: **نظرية الشعر عند الفلاسفة**، ط1، بيروت: دار التنوير، 2007.

(4) انظر: ضيف، شوقي: **البلاغة تطور وتاريخ**، ط11، بيروت: دار المعارف، 1965، ص78. النقد الأدبي الحديث، ص147. نقد الشعرعند العرب، ص80-81.

(5) سلامة، إبراهيم: **بلاغة أرسطو بين العرب واليونان**، ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1952، ص148.

(6) قزع، هدى: "كتاب الخطابة لأرسطو وأثره في التراث النقدي عند العرب"، **رسالة دكتوراه**، إشراف زياد الزعبي، الجامعة الأردنية، 2012.

(7) نظرية حازم النقدية والجمالية في ضوء التأثيرات اليونانية، ص218-219.

(8) توفيق، مجدي: **المعرفة التاريخية للنقد العربي القديم**، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2000، ص65.

(9) ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، تحقيق: علي محمد زينو، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2008، ص64-65.

(10) التوحيدي، أبو حيان: **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، ج1، ط1، بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت، 133.

(11) يقول البحتري:

كلفتمونا حدود منطقكم ... في الشعر يُغني عن صدقه كذبه
ولم يكن ذو القروح يلهج بالـ ... منطق ما نوعه، وما سببه؟

البحتري: **ديوان البحتري**، تحقيق: حسن الصيرفي، ج1، ط3، القاهرة: دار المعارف، د.ت، 209.

(12) ابن الأثير: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ج2، ط1، القاهرة: دار نهضة مصر، 1973، ص10.

(13) يمكن الإشارة إلى: حسين، طه: **تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر ضمن كتاب نقد النثر المنسوب خطأ إلى قدامة بن جعفر**، تحقيق: عبد الحميد العبادي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982. الخولي، أمين: **البلاغة وأثر الفلسفة فيها ضمن كتابه مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1961. **البلاغة تطور وتاريخ**. سلام، محمد زغلول: **أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع**، ط3، القاهرة: دار المعارف، 1952. **أرسطوطاليس في الشعر**. **بلاغة أرسطو بين العرب واليونان**. صمود، حمادي: **التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن الخامس**، ط1، تونس: منشورات الجامعة التونسية، السلسلة السادسة، 1981. وغيرهم.

(14) عباس، فضل حسن: **البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية**، ط1، بيروت: دار النور، 1988، ص174-179. انظر: مثلاً مناقشته لأمين الخولي، 274-278 ومناقشته لنجيب البهبيتي، 228-245.

(15) أبو موسى، محمد محمد: **تقريب منهاج البلغاء**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 2006، ص18-19.

(16) تقريب منهاج البلغاء، ص264 وما بعدها.

(17) انظر مثلاً: إسماعيل، عز الدين: **الأسس الجمالية في النقد العربي**، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974. تليمة، عبد المنعم: "كتاب الشعر الأرسطي في التفكير الأدبي عند العرب"، **المجلة**، ع135، 1968. مطلوب، أحمد: **مناهج بلاغية**، ط1، بيروت: وكالة المطبوعات، 1973. درويش، محمد طاهر: **النقد الأدبي عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1979. عباس، إحسان: **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، ط4، بيروت: دار الثقافة، 1971. **نقد الشعر عند العرب**.

(18) المثاقفة وتحولات المصطلح، ص18.

(19) المثاقفة وتحولات المصطلح، ص25.

(20) "كتاب الخطابة لأرسطو وأثره في التراث النقدي عند العرب"، 2012.

(21) إرحيلة، عباس: **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري**، ط1، الرباط: منشورات كلية الآداب، 1999، ص233.

(22) استعنت في هذا العرض الموجز بكتاب أرسطوطاليس: **فن الخطابة**، ترجمة وتعليق: عبدالرحمن بدوي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986، ص5–20. وكذلك كتاب **مناهج بلاغية**، 288–230، وكتاب **الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة**، 230–245.

(23) الفارابي: **إحصاء العلوم**، لبنان: مركز الإنماء القومي، 1991، ص3 وما بعدها.

(24) التفكير البلاغي عند العرب، ص62.

(25) ابن سينا: **كتاب المجموع أو الحكمة العروضية في معاني كتاب ريطوريقا**، تحقيق وشرح: محمد سليم سالم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1950، ص76-15.

(26) ابن سينا: **الشفاء، المنطق القسم الثامن الخطابة**، تحقيق: محمد سليم سالم، تصدير ومراجعة: إبراهيم مدكور، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1954.

(27) المجموع أو الحكمة العروضية، ص19.

(28) تمهيد في البيان العربي، ص24.

(29) الفارابي: **كتاب في المنطق، الخطابة**، تحقيق وتعليق: محمد سليم سالم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1967، ص5-4.

(30) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص68.

(31) القلماوي، سهير: **فن الأدب: المحاكاة**، ط1، القاهرة: مطبعة الحلبي، 1953، ص13.

(32) ابن النديم: **الفهرست**، ضبطه وشرحه: يوسف علي طويل، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996، ص406–407.

(33) أرسطوطاليس: **الخطابة، الترجمة العربية القديمة**، حققه وعلّق عليه: عبد الرحمن بدوي، الكويت: وكالة المطبوعات، 1979، ص10.

(34) البلاغة وأثر الفلسفة فيها، ص152.

(35) كتاب الخطابة لأرسطو، ص25.

(36) الخطابة، الترجمة العربية القديمة، ص254.

(37) الخطابة، ص (11).

(38) كتاب الخطابة لأرسطو وأثره في التراث النقدي عند العرب، ص 20.

(39) ابن بهريز: **حدود المنطق**، تقديم وتصحيح: محمد تقي دانش ثروه، طهران، 1357هـ، ص121.

(40) ريشر، نيقولا: **تطور المنطق العربي**، ترجمة ودراسة وتعليق: محمد مهران، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 143، ص151. وقول ريشر يؤكد أن كتاب الخطابة كان موجوداً في زمن الجاحظ؛ الأمر الذي ينفي المقولة المشهورة من أن الترجمة ظهرت بعد وفاته.

(41) التفكير البلاغي عند العرب، ص61.

(42) كراوس: **التراجم الأرسطية المنسوبة إلى ابن المقفع**، ص117–118، ضمن كتاب بدوي، عبدالرحمن: **التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية**، ط1، بيروت: دار القلم، 1980. في هذا الصدد تشير هدى قزع إلى أنّ قول كراوس إن الكتاب لم يترجم إلا في زمن أبي نوح المعاصر لهارون الرشيد يحتاج إلى توضيح؛ فقد يعني أنه لم يترجم كاملاً إلى العربية إلا في ذلك الحين لكنه قد يكون ترجم إلى السريانية وأفاد العرب منه فيما سمعوه عن هؤلاء الذين اطلعوا على النسخة السريانية، انظر ص24.

(43) مدكور، إبراهيم: "منطق أرسطو والنحو العربي"، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، 1953، ص339.

(44) الخطابة، الترجمة العربية القديمة، ص (13). وانظر: تطور المنطق العربي، ص147-143.

(45) الخطابة، مقدمة المحقق، ص20.

(46) الخطابة، الترجمة العربية القديمة، ص (ك).

(47) اليسوعي، لويس شيخو: **علم الأدب في علم الخطابة**، ج2، ط3، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، 12.

(48) غوتاس، ديمتري: **الفكر اليوناني والثقافة العربية**، ترجمة: نقولا زيادة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ص252. وقد فندت الباحثة هدى قزع الرأيين السابقين وبينت أنهما لا ينهضان على أي دليل كي يؤخذ بهما، أثر كتاب الخطابة، ص23.

(49) مندور، محمد: **النقد المنهجي عند العرب**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة، والنشر، 2003، ص57. تمهيد في البيان العربي، ص11. والرأيان غير صائبين؛ لأن طه حسين أشار إلى أن وفاة حنين بن إسحق كانت 298هـ، ومندور أشار إلى أنها 296هـ وهذا التاريخ هو تاريخ وفاة إسحق الابن أما الأب فتوفي 260هـ.

(50) محجوب، صلاح عبد العزيز: :تاريخ الدراسات البلاغية عند السريان"، **مجلة سيمثا**، مجلة فصلية تعنى باللغة السريانية وآدابها، العراق، دار المشرق الثقافية، ع 13، م4، ص48.

(51) ابن العبري (548هـ): **الحمامة، مختصر في ترويض النساك**، ألّفه بالسريانية، حققه وعرّبه: أغناطيوس زكا الأول عيواص، ط2، بغداد: مطبوعات مجمع اللغة السريانية، 1983، ص37.

(52) تمهيد في البيان العربي، ص15.

(53) البلاغة وأثر الفلسفة فيها، ص153.

(54) البلاغة تطور وتاريخ، ص75.

(55) للمزيد راجع: الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة، ص224 وما بعدها، وبلاغة أرسطو، ص9 وما بعدها.

(56) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص15.

(57) مناهج بلاغية، ص239.

(58) طبانة، بدوي: **النقد الأدبي عند اليونان**، ط1، بيروت: دار الثقافة، 1986، ص243.

(59) السيد، شفيع: **البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987، ص106.

(60) التفكير البلاغي عند العرب، ص14.

(61) تقريب منهاج البلغاء، ص20، وانظر ص242.

(62) تمهيد في البيان العربي، ص12–13. نقد الشعر عند العرب، ص80. البلاغة تطور وتاريخ، ص77. النقد الأدبي الحديث، ص247. جيدة، عبد الحميد: **المحاكاة والتخييل في التراث الفلسفي والبلاغي**، ط1، منشورات دار الشمال، 1984م، ص92.

(63) نقد الشعر عند العرب، ص80.

(64) تمهيد في البيان العربي، ص12–13، البلاغة وأثر الفلسفة فيها، ص154-153، البلاغة تطور وتاريخ، ص78، نقد الشعر عند العرب، ص80، النقد الأدبي الحديث ص149.

(65) النقد الأدبي الحديث، ص147. المحاكاة والتخييل، ص92، البلاغة وأثر الفلسفة ص149، نقد الشعر عند العرب، ص80، البلاغة تطور وتاريخ، ص77. تمهيد في البيان العربي، ص15.

(66) تمهيد في البيان العربي، ص13.

(67) تمهيد في البيان العربي، ص13.

(68) انظر مثلاً ص3– ص12– ص17– ص24– ص28.

(69) البلاغة وأثر الفلسفة فيها، ص147–149.

(70) البلاغة وأثر الفلسفة فيها، ص154.

(71) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص68.

(72) انظر الأبواب التي درسها: الجاحظ والبيان العربي، ص73–76، الاتصال المباشر بالبلاغة

الهيلينية، قدامة بن جعفر، ص146–148، الاتصال المباشر بالبلاغة الهيلينية، نقد الشعر، ص19 ، ص195 وغيرها.

(73) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص111.

(74) النقد الأدبي الحديث، ص147.

(75) مناهج بلاغية، ص239.

(76) حسان، عبد الحكيم: "التأثير الأجنبي في الثقافة العربية الإسلامية "، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، السنة الأولى: ع1، 1975، ص280–281.

(77) العمري، محمد: **البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها**، ط1، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1999، ص220.

(78) البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، ص277.

(79) الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة، ص 248. يوجه إرحيلة أصابع الاتهام إلى طه حسين الذي حول جهل العرب بكتاب الخطابة علماً.

(80) الأثر الأرسطي، ص247.

(81) تمهيد في البيان العربي، ص11.

(82) تمهيد، ص12.

(83) تمهيد، ص11.

(84) انظر: ناجي، مجيد عبد الحميد: **الأثر الإغريقي في البلاغة العربية**، ط1، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، 1976، كالآتي: التجنيس، ص271، المطابقة، ص274–275. المذهب الكلامي، ص278. هزل يراد به الجد 286. . إلخ.

(85) الأثر الإغريقي في البلاغة العربية، ص290.

(86) الأثر الإغريقي، ص289.

(87) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص147.

(88) النقد المنهجي عند العرب، ص61.

(89) النقد المنهجي، ص62، ذكر مندور حنين وهو يريد إسحق بن حنين بدليل ذكره لتاريخ الوفاة (298هـ) وهو تاريخ وفاة إسحق.

(90) النقد المنهجي، ص62–63.

(91) النقد المنهجي، ص63–64.

(92) النقد المنهجي، ص65.

(93) الفيل، توفيق: "طه حسين وقضية الأثر الهيليني في البيان العربي"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد الثالث، المجلد اللول، 1981، ص97–98. وانظر: البلاغة: تطور وتاريخ، ص70. البحث البلاغي عند العرب، ص109.

(94) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص114.

(95) كتاب أرسطوطاليس في الشعر، ص232–233.

(96) طه حسين وقضية الأثر الهيليني، ص97–100.

(97) البحث البلاغي عند العرب، ص109.

(98) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص147.

(99) بلاغة أرسطو، ص397.

(100) البحث البلاغي عند العرب، ص106.

(101) البحث البلاغي، ص108–109.

(102) البحث البلاغي، ص106.

(103) البحث البلاغي، ص107.

(104) البحث البلاغي، ص108–109.

(105) إغناطيوس كراتشكوفسكي: **علم البديع والبلاغة عند العرب**، ترجمة: محمد الحجيري، دار الكلمة، 1981، ص85. وانظر له "البديع العربي في القرن التاسع"، ترجمة: مكرم الغمري، **مجلة فصول**، ع1، م6، 1985، ص94.

(106) علم البديع والبلاغة عند العرب، ص58.

(107) ابن المعتز: **البديع**، علق عليه: إغناطيوس كراتشكوفسكي، ط2، 1979، ص1.

(108) الولي، محمد: **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990، ص36.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

د. عبدالله رمضان الكندري

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيبلوجرافيا العربية.
- البيبلوجرافيا الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: (ماجستير - دكتوراه).
- التقارير: مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 965+ - فاكس: 24833705 965+
E-mail: jgaps@ku.edu.kw - http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps
تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
الرقم الدولي للمجلة: ISSN : 0254 - 4288